

بسم الله الرحمن الرحيم



HOSSAM MAGHRABY



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم



HOSSAM MAGHRABY

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



HOSSAM MAGHRABY



بعض الوثائق الأصلية تالفة



HOSSAM MAGHRABY



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل



HOSSAM MAGHRABY

B/6510

جامعة الزقازيق _ فرع بنها

كلية التجارة

قسم المحاسبة

تطوير دور مراقب الحسابات

تجاه مراجعة

التصرفات غير القانونية للعملاء

(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية)

بحث مقدم من الطالب :

أشرف أحمد محمد أمين

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

أستاذ دكتور

سفير شعراوي جمعة

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالكلية

دكتور

مصطفى راشد العبادي

مدرس المحاسبة بالكلية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم
وتحييتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن
الحمد لله رب العالمين﴾

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ

"سورة يونس آية رقم ١٠"

إهداء

• إلى أبي وأمي رمز الحنان والعطاء

• إلى زوجتي وإبني الحبيب رمز الحب والوفاء

• إلى إخوتي الأعزاء

• إلى روح عمي الراحل

• إلى روح أستاذي الراحل

د. ماهر يعقوب

شكر وعرفان

يسجد الباحث للمولى سبحانه وتعالى شكراً وحمداً على أن أتم نعمته عليه وأعانه على إتمام هذا البحث .

ويتقدم الباحث بخالص الشكر والعرفان لأساتذته الأفاضل الذين كانوا هادياً ومرشداً له حتى إتمام هذا البحث .

ويخص الباحث بالشكر الأستاذ الدكتور / سهير شعراوى جمعة أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالكلية على ما قدمته للباحث من جهد وعطاء بلا حدود طوال فترة الإشراف على البحث .

كما يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / فكرى عبد الحميد عشاوى أستاذ التكاليف بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان على ما قدمه للباحث من مساعدات وعلى تفضله بقبوله الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على البحث .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور / محمد سعيد الشناوى أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية على تفضله بقبوله الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على البحث .

كما يتقدم الباحث بعظيم الشكر للدكتور / مصطفى راشد العبادى مدرس المحاسبة بالكلية على ما قدمه للباحث من جهد وعلم وعطاء طوال فترة الإشراف على البحث .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان للأستاذ الدكتور / لوسى حكيم أبو سيف عميدة المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم على ما قدمته للباحث من مساعدات حتى إتمام هذا البحث .

ويخص الباحث بالشكر الجزيل والعميق إدارة المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم وعلى وجه الخصوص المهندس / مدحت لويس والدكتور / وجدى لويس على ما قدماه للباحث من مساعدات حتى إتمام هذا البحث .

الباحث

لجنة المناقشة والحكم

١- الأستاذ الدكتور / سهير شعراوى جمعة
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالكلية

(مشرفاً ورئيساً)

٢- الأستاذ الدكتور / فكرى عبد الحميد ع شماوى
أستاذ محاسبة التكاليف المتفرغ والعميد الأسبق
لكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

(عضواً)

٣- الأستاذ الدكتور / محمد سعيد الشناوى
أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية

(عضواً)

تاريخ المناقشة : ٩ - ٣ - ٢٠٠٢

القرار : مع الطالب أشرف أحمد محمد آسى
د. الملاحة محمد الملاحة

مقدمة :

لا يعد موضوع التصرفات غير القانونية ومسئولية مراقب الحسابات تجاه إكتشافها والإفصاح عنها شيئاً جديداً على مهنة المراجعة ، فالمراجعة في بداياتها كانت تركز على إكتشاف الغش والأخطاء ، ثم تطور دور المراجع من مجرد إكتشاف الغش والأخطاء والإختلاس إلى محاولة التحقق من الدقة الحسابية للحسابات ، ثم تطور الأمر إلى ضرورة إبداء رأيه في القوائم المالية ومدى صدقها في التعبير عن نتيجة الأعمال والمركز المالي .

ولما كانت التصرفات غير القانونية ذات تأثير على المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها ، فإن مسؤولية مراقب الحسابات تجاه إكتشافها والإفصاح عنها تبدأ من مسؤوليته تجاه إكتشاف الغش والأخطاء ، إذ يتمثل الغش في الأخطاء المتعمدة أو المقصودة في البيانات المالية بواسطة واحد أو أكثر من العاملين بالشركة أو الغير مثل : " تسجيل عمليات وهمية ، تطبيق خاطئ متعمد للمعايير المحاسبية ، تلاعب أو تعديل أو تزوير في السجلات أو المستندات ، إخفاء أو حذف عمليات من السجلات أو المستندات ، إساءة إستخدام الأصول " (١) أما الأخطاء فهي عادة ما تكون ناتجة عن السهو أو الجهل بالأمور المحاسبية والرقابية .

وبذلك يعتبر الغش والأخطاء أحد التصرفات غير القانونية التي قد ترتكبها المنشأة ، " إذ يشتمل الغش على مجموعة كبيرة من المخالفات والتصرفات غير القانونية والتي قد يرتكبها أشخاص داخل المنشأة أو خارجها وذلك بهدف تحقيق منفعة للمنشأة أو للإضرار بها " . (٢)

١- د. محمود السيد الناعى ، المعايير الدولية للمراجعة- تحليل وإطار التطبيق، الجزء الأول -

الطبعة الأولى ، بدون ناشر ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٧ .

٢- د. عبده حسين شطا ، مدى مسؤولية المراجع الداخلى عن منع وإكتشاف الغش والتقرير عنه ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ، كلية التجارة بنى سويف-جامعة القاهرة، العدد الثامن، السنة الرابعة، ١٩٩٤، ص ٤١ .

ومع إزدياد حالات المساءلة المدنية عن عدم إكتشاف الغش والأخطاء عند إجراء عملية المراجعة فقد خصص الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي رقم ٢٤٠ بعنوان الغش والأخطاء ، ويهدف هذا المعيار إلى تقديم إرشادات عن مسئولية المراجع تجاه الغش والأخطاء عند مراجعته للقوائم المالية ، وأشار هذا المعيار إلى أنه يجب على المراجع عند تخطيطه لعملية المراجعة أن يأخذ في حسبانته مخاطر وجود تضليل هام في القوائم المالية نتيجة غش أو خطأ هام يكون قد حدث خلال الفترة ، كما يجب على المراجع القيام بتصميم إجراءات مراجعة تمكنه من الحصول على تأكيدات معقولة على أن التضليل الهام الذي حدث بالقوائم المالية والنتائج عن غش أو خطأ قد تم إكتشافه ، وأن يسعى للحصول على تأكيد مناسب بعدم وقوع غش أو خطأ له تأثيراً هاماً على القوائم المالية وفي حالة وقوعهما يجب عليه أن يتحقق من بيان أثر هذا الغش بالقوائم المالية بطريقة سليمة ومن أن الأخطاء قد تم تصحيحها.

ومن ثم فمراجعة التصرفات غير القانونية تعد من الأهمية بمكان وذلك لما لها من تأثير على المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وهو ما يمثل حجر الزاوية في إهتمام الفئات المختلفة بالمنشأة بصفة عامة ، إذ قد يترتب على هذه التصرفات عدم إستمرارية المنشأة مستقبلاً وتزداد هذه الأهمية بصفة خاصة في البنوك التجارية وذلك نظراً لأن نسبة حقوق الملكية في البنوك التجارية ضئيلة إذا ما تم مقارنتها بحجم الإئتمان لهذه البنوك حيث أن البنوك التجارية عبارة عن وسيط بين مودع ومقترض ووظيفتها الأساسية هي التنسيق بين الأموال المودعة والأموال التي يتم إقراضها للغير ، كما أن الثقة التي يجب أن توضع في البنوك تستلزم إدارة هذه الأموال بشكل سليم وآمن بما يمكنها من الإستمرار في ممارسة نشاطها وذلك لأن ممارسة النشاط مرتبطة بالثقة فإذا إهترت الثقة كان ذلك مؤشراً قوياً على عدم القدرة على الإستمرار .

طبيعة المشكلة :

تناولت العديد من التنظيمات المهنية والعديد من الباحثين الدور الحالي لمراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية ومدى مسؤوليته تجاه إكتشافها والإفصاح عنها ، وأشارت معظمها إلى أن الدور الحالي لمراقب الحسابات تجاه تلك التصرفات يقتصر فقط على مراجعة التصرفات غير القانونية ذات الأثر المباشر على القوائم المالية دون أن يمتد هذا الدور ليشمل مراجعة التصرفات غير القانونية ذات الأثر غير المباشر على القوائم المالية . إذ تعادل مسؤولية مراقب الحسابات تجاه إكتشاف التصرفات غير القانونية ذات الأثر المباشر على القوائم المالية نفس مسؤوليته تجاه إكتشاف الأخطاء والمخالفات ، وهذا ما أشارت إليه نشرة معايير المراجعة رقم (٥٤) والصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٨٨ ، والمعيار الدولي رقم (١١٠) والصادر عن لجنة ممارسات المراجعة الدولية بإنجلترا عام ١٩٩١ ، والمعيار الدولي رقم ٢٤٠ والمتعلق بالغش والخطأ ، والمعيار الدولي رقم ٢٥٠ والمتعلق بمراجعة القوانين واللوائح الحكومية عند مراجعة القوائم المالية . حيث أجمعت هذه الجهات على مسؤولية مراقب الحسابات تجاه التصرفات غير القانونية ذات الأثر المباشر على القوائم المالية ، أما التصرفات غير القانونية ذات الأثر غير المباشر فقد اختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض حول مسؤولية مراقب الحسابات تجاه إكتشافها والإفصاح عنها .

ومن ثم فإن طبيعة المشكلة تتمثل في تطوير دور مراقب الحسابات تجاه

مراجعة التصرفات غير القانونية من خلال ما يلي :-

- التحديد السليم لمفهوم التصرفات غير القانونية حيث تتعدد هذه المفاهيم بتعدد جهات النظر إليها .

- إبراز أهمية مراجعة التصرفات غير القانونية في منشآت الأعمال والخدمات بصفة عامة وفي البنوك التجارية بصفة خاصة .

- دراسة أساليب إكتشاف التصرفات غير القانونية .
- تطوير دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية من خلال تطوير نطاق عمله وتأهيله العلمى والعملى وإطار بذل العناية المهنية الكافية والتقرير عن نتائج المراجعة وحدود مسؤولياته المختلفة عن هذه المراجعة .
- إقتراح إطار لمراجعة التصرفات غير القانونية وإختبار هذا الإطار من خلال تطبيقه على أحد البنوك التجارية فى مصر .

هدف البحث :

- يهدف هذا البحث إلى زيادة فعالية دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية ، وذلك من خلال محاولة تطوير هذا الدور لإشباع حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية ، مع تطبيق هذا التطوير على البنوك التجارية ، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :-
- ١- تحديد ضوابط بذل العناية المهنية الواجبة فى هذا المجال .
 - ٢- إقتراح إطار لمراجعة التصرفات غير القانونية للعملاء .
 - ٣- تطبيق هذا الإطار على إحدى الوحدات الإقتصادية وهى بنك التجارة والتنمية (التجارىون) .

أهمية البحث :

- تتبع أهمية البحث من أنه محاولة علمية لتطوير دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية للعملاء بما يتلاءم وإحتياجات مستخدمي المعلومات ، وذلك من خلال :
- ١- تحديد مدى كفاية التأهيل العلمى والعملى للمراجع بما يجعله على إستعداد للقيام بهذا الدور .

- ٢- تحديد ضوابط بذل العناية المهنية فى هذا المجال .
- ٣- إقتراح إطار لممارسة المراجعة فى هذا المجال وإختبار هذا الإطار .
- ٤- إبراز حدود لمسئولية المراجع تجاه مراجعة تلك التصرفات .
- ٥- تحديد أنواع التقرير التى قد يلجأ إليها المراجع فى هذه المراجعة .

حدود البحث :

١- يقتصر البحث على تناول دور مراقب الحسابات الذي يعمل كمهني حر ولن يتعدى ذلك إلى دور مراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات أو مراجعي الجهاز الحكومي أو المراجع الداخلي بالوحدات الاقتصادية إلا بالقدر الذي يخدم أهداف هذا البحث .

٢- يقتصر البحث على تناول دور مراقب الحسابات باعتباره مراجع حسابات وليس كمقدم خدمات إستشارية .

منهج البحث :

يقوم البحث على منهجي البحث الإستقرائي والإستنباطي ، حيث يتناول البحث دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية للعملاء ومحاولة تطوير هذا الدور بما يتلاءم وإحتياجات مستخدمي المعلومات وذلك من خلال تناول الدور الحالي لمراقب الحسابات تجاه التصرفات غير القانونية ثم تقييم الدور الحالي والتعرف على أوجه القصور في هذا الدور وسبل معالجة هذا القصور من خلال تطوير دور مراقب الحسابات في ظل مفهوم بذل العناية المهنية المناسبة وإقتراح إطاراً لممارسة هذا الدور مع تطبيق الإطار المقترح لمراجعة التصرفات غير القانونية على بنك التجارة والتنمية (التجارين) .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على الفروض التالية :-

- ١- نقص تأهيل مراقب الحسابات تجاه مراجعة التصرفات غير القانونية يمثل عائقاً في إنجاز هذه المهمة بالجودة والدقة المناسبة والمعقولة .
- ٢- عدم تحديد ضوابط بذل العناية المهنية في مجال مراجعة التصرفات غير القانونية يزيد من تخوف مراقب الحسابات من ممارسة هذا الجانب من المراجعة .